الخِطَابُ الأَشْعَرِيّ
في قِرَاءةِ سَعيد بنسَعيد

عصام أبو سنينة*

مُقَدِّمَة

من المعلوم أن الفكر الأشعري قدْ قدّم رؤى أصولية متميزة ذات خطاب متميز على مدى تاريخ الفكر الإسلاميّ الحافل، مما حدا بالباحثين المسلمين المعاصرين لإعادة دراسته والنظر فيه تحليلاً ونقداً، وإعمال الفكر والتأمل الفاحص الكاشف لسماته ومميزاته، وتأتي في هذا الإطار دراسة سعيد بن سعيد الموسومة بـــ "الخطاب الأشعري" بوصفها محاولة لإعادة ودراسة واكتشاف الفكر الإسلامي الأشعري.

وفي هذه المراجعة سوف نتناول بالعرض والتحليل دراسة رؤية وآراء سعيد بن سعيد حول الخطاب الأشعري، وذلك من خلال إعادة قراءة دراسته القيمة حول الموضوع، وقد كانت هذه الدراسة موضوع رسالته للدكتوراه.

هدف المؤلف

في مقدمته للكتاب يذكر أن هدف هذه الدراسة هو الإبانة عن مكنونات الخطاب الأشعري في عصره الكلاسيكي، والكشف عن الآليات المعرفيّة التي تحكم هذا الخطاب وتوجهه في تعبيراته الكبرى"الكلاميّة، الأصوليّة، الأخلاقيّة، السياسيّة".

ولهذا فإنه يرى أن هذه الدراسة تُعدُّ نظراً في العقل العربي الإسلامي، أو في جوانب منه، وتأمُّل في كشف تكوّن العقل وتأسيسه للمعرفة.

---

* ماجستير في علوم الوحي (الفقه وأصول الفقه)، من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، طالب دكتوراه في قسم الفقه وأصوله بالجامعة نفسها.

تقسيم الطريقة الأشعرية

يعلق المؤلف على تقسيم ابن خلدون للطريقة الأشعريّة بين المتقدمين والمتأخرين، حيث جعل فيصل التفرقة هو النفور من صور الأدلة والأقيسة المنطقية اليونانية عند المتقدمين بعكس ذلك عند المتأخرين، ويجعل - ابن خلدون - الغزالي أول من كتب على طريقة المتأخرين...

يخالف المؤلف تقسيم ابن خلدون، وخاصة فيما يتعلّق بأبي حامد الغزالي، والحل عنده إمّا بالقسمة الثلاثية، والحديث عن طريق وسطى متميزة،تكون الأولى هي التي أرساها الإمام الباقلاني، وما شابهها. والثالثة تبدأ بما كتبه ابن الخطيب وسار عليه الإيجي ومن بعده.وأما الثانية - الوسطى - فيكون إمام الحرمين أول من أرسى قواعدها في "الشامل، الإرشاد، البرهان في أصول الفقه".

وإما - الحل الثاني - التأكيد على القسمة الثنائية من حيث الشكل لا المضمون؛وذلك لأن طريقة الإمام الغزالي بمجملها وإن انتمت إلى المتأخرين بشكلها إلا أنها تنتمي إلى المتقدمين بمضمونها. وتكون بداية الطريق الثانية مع الفخر الرازي شكلاً ومضموناً.

موقع وموقف الأشاعرة

ويعرج المؤلف على ما أسماه "بالعصر الكلاسيكي" الذي تشكلت فيه الثقافة العربيّة الإسلاميّة بين منتصف القرن الرابع الهجريّ ونهاية القرن الخامس، مسلطاً الضوء على التفاعل والتصادم أحياناً بين الفكر والإرث الحضاري العربي الإسلامي الذي تدرج في مراحل تكونه، ومرّ بأحداث مهمّة مثل: نزول القرآن الكريم، وتشكّل الأساليب اللغوية ...وبين الآثار والتيارات اليونانيّة والفارسيّة والهنديّة.

ويظهر المؤلف الفكر الأشعري بشكل يجعله يمثل هذا الالتقاء بكل صعوباته وإشكالاته، ومظاهر الإيجاب والسلب فيه. مركّزاً على شخصية الإمام الغزالي مرة أخرى باعتباره "لسان أمين في التعبير عن الأشعرية و زمانها الثقافي"، وذلك بين الثقة بالذات والعقل –و ذاك الغزالي الأصولي ،المتكلم ناشر المنطق الأرسطي – و بين التذبذب بالرأي و التسليم في المعرفة بطريق يختفي فيها العقل – و ذاك الغزالي الصوفي – ، فضلاً عن الحماسة الشديدة للتصدي بالنقض والتقويض للأطروحات الباطنية، ثم التوتر الشديد حين يحكم بتكفير الخصم المخالف مع الاحتراز الديني الذي يكون عنه التردد والتشكيك قبل إصدار الفتوى بالتكفير والخروج من الملة. ويبرز المؤلف دور الأشاعرة باعتبارهم النتاج السني لعمليات الفعل، والانفعال مع الفِرَقِ والمذاهب الكلاميّة والسياسيّة التي كانت أغياراً متنوعة الكيف.

فالمتكلم الأشعري لا يعرف الحقّ إلا بمعرفة ضده، ولا يعرف الفِرقة الناجية إلا بمعرفة سبل الهلاك، والفِرقة الهالكة. ويمثل هذه الطريق الإمام البغدادي في "الفرق بين الفرق"؛ حيث يأخذ بالمبدأ السالب، فمن لم يقل بما قال به الضالون فهو ناجٍ، وهم ضالون لأنهم يقولون كذا وكذا. وأما أبو الحسن فطريقته في "الإبانة" بالموجب، حيث يقول :نحن ناجون لأننا نقول كذا وكذا، وكان ذلك في بداية عهد الأشاعرة.

والقاعدة عند الأشاعرة، أن الخصم وإن خطأناه لا نخرجه من علماء الكلام،ولكن هذا لا يحول دون أن وجود خصم يتزيّا بزي أهل الإسلام دون أن يكون منهم، فالخصوم مراتب، والخصومة درجات.

كما أن المؤلف لا ينسى التأكيد على أهمية علم الكلام، وأنه أشرف العلوم، وذلك لشرف مباحثه والتي تتعلق بالله عز وجل، فهو العلم الذي تُستمد منه العلوم،كما ويتطرق لتقسيم الأشاعرة للعلوم من حيث هي ضرورية ونظرية،كلية وجزئية،يقينية وظنية،ويبين أن علم الكلام كلياً رئيساً للعلوم، وقضاياه قطعية على وجه الإطلاق.

الجانب العملي في الفكر الأشعري

كما لا يفوت المؤلف إبراز الجانب العملي في الفكر الأشعري، إذ إن خطاب العمل في المنظومة الأشعرية هو خطاب تشريع عملي لأحكام الممارسة وشروطها وقوانينها، فالعمل لا يكون اتفاقاً ومصادفة، وإنما عن تخطيط وترتيب. ولا يقل احتفاء الفكر الأشعري بالعمل عن احتفائه بالعلم، ولا انشغاله بالسلوك عن انشغاله بالنظر والمعرفة. ولهذا يعرج على مقولة – الإمام الشافعي – في تأصيله وتقعيده "ما يجب على الناس في العلم" .

ولكن لا بُدّ من الإشارة إلى أن الناس يُصنفون في النظام المعرفي الأشعري على مراتب ودرجات بالنظر إلى فطرتهم واستعداداتهم الذاتية من جانب، وما يشتغلون به من صنائع ومعارف من جانب آخر . فمنهم الخاصة والعامة، وتلحق كلاً من الفريقين شروط، وتلزمهما واجبات، فكلّ له منزلة معلومة.

الخطاب السياسي الأشعري

كانت الباطنية العدو اللدود والخصم الأول للأشاعرة وأهل السنة عموماً، حيث تقوم عقيدتهم على وجوب إمامة المعصوم، وتنتقل عن طريق الوصية والنص من السابق إلى اللاحق، وأسُّ الاعتقاد الباطني وما ينشأ عنه من بناء معرفي شديد التعقيد قول الشيعة في الإمامة، فضلاً عن تسخير كل البناء الباطنيّ العرفانيّ لخدمة هذه النظرية السياسية، فمن هنا

جاء تأكيد المؤلف على مسألة الإمامة وبيان خطرها.

كما أنه لا يرى صحة القول بأن الاختلاف فيها اختلاف من جملة الاختلافات في الصفات والأحوال والتكيف والحسن والقبح...، بل إنه أُمّ الاختلافات كلها وقطب رحاها.

وهو بهذا يخالف الإمام الجويني الذي يرى أن الكلام في بابها " ليس في أصول الاعتقاد" ويخالف كذلك الإمام الغزالي الذي يرى بأن" النظر في الإمامة ليس من المهمات"، ويعلل هذا الخلاف بأن الباطنية قد جعلوا هذه المسألة أسَّ الاعتقاد الباطنيّ، والأشعرية قد جعلوا الباطنية الخصم الذي يُعرف الحق بمعرفة ضده ونقيضه.

ولهذا فهو يعتبر أن النظرية السياسية الأشعريّة هي ما يوجه القضايا الكلاميّة ويشرع لها.وإن استقامة النظر في الله تعالى وإثبات صدق نبيه مرتهن بإزالة الحيرة عن الاعتقاد اللازم في الإمامة باعتبارها ناظم وجود الجماعة الإسلاميّة ومراقب فعلها وسيرها.

الخطاب الأصولي الأشعريّ

ويركّز المؤلف في هذا المجال على مفهوم " المصلحة " ،ويبيّن أن مفهومها مقيد بشرط المحافظة على مقصود الشارع، كما يعتبر أن التعليل أو إظهار العلة وشرحها، هو الغوص على مقصود الشرع، فالمصلحة هي النبراس الذي يستضيء به العقل الأشعري في اجتهاده .

ويتعرض المؤلف إلى مسألة تعارض الأدلة وعدم استطاعة المجتهد الترجيح بينها،وبين كيف ينتهي العقل الأشعري إلى فتح باب الاحتمال والتجويز، ويبين أن هذه النتيجة نفسها هي التي قررها المتكلم في رحلته الأولى –أي الرجوع إلى النقل مصدراً والسمع طريقاً–. ويستشهد في هذا المقام بقول الإمام الغزالي " الأمارات كحجر المغناطيس تحرك طبعاً يناسبها".

العقل والنقل في الخطاب الأشعريّ

تعدّ إشكالية النقل والعقل من أكبر الإشكاليات الفكرية، والمؤلف يتعرض لتوضيح وجهة النظر الأشعرية فيها، فيبيّن أن النقل مُقَدَّم ومتبوعٌ، والعقل متأخر وتابع، وحدود المعقول هي مجال المنقول، ولكن المعقول إذ يتبع ويتأخر فإنه لا يكون مجرّد تابع للمنقول على النحو الذي يكون به حارساً له ورديفاً.فالنقل أولاً والعقل ثانياً، والنقل مقدّم والعقل تابع ورديف، والمنقول مقدّم على المعقول في الأحوال كلها منطقاً وترتيباً، ولا يكون الابتعاد عن النقل –إذا حدث ذلك فعلاً – إلا لغرض الرجوع إليه.

اللغة العربيّة في الخطاب الأشعريّ

في تناوله لموقف الأشعريّ من اللغة العربيّة، يبيّن المؤلّف البعد التقديسيّ للغة العربيّة والإشادة بها. فهي كسنة الرسول ﷺ – كما ذكر الغزالي – . حيث يكون بها حسم الخلاف ودفع التنازع، وهي قطب الرحى في النظر في القرآن الكريم والتدبر في أحكامه، فأخص ما يميز القرآن عند المتكلم الأشعريّ هو عربيته.

فالأشعرية تكاد تسوي بين اللسان والشرع من جهة القَدامة، ومن جهة إلزام الأحكام، ومن جهة تعيين طريق العمل. وإذا عُرف الخطاب الأشعريّ بتقديم المنقول على المعقول، فإن معنى النقل يجب أن يُفهم منه اللغة واللسان أولاً.

وما يميز الأشاعرة عن باقي أهل السنة –وإن كانوا يعظّمون اللغة العربيّة – هو انفرادهم بجعل "التوقيف" من علامات المذهب المميزة، واعتبارهم اللغة لا جزءاً من النقل فحسب، بل إنها سعت إلى العقل وعالمه، لتحدّه باللغة وتحده باللسان. ففعالية اللغة العربية في الخطاب الأشعري عماد لذلك الخطاب وأساس له.

مبدأ العادة في الخطاب الأشعري

القول بمبدأ العادة في الخطاب الأشعريّ يدل على رفض المذهب الاعتزاليّ، كما ويحل للمتكلم الأشعري إشكال التعارض الموجود بين القول بالأخذ بالعلّية أو السببية (على نحو ما تفعل المعتزلة) والسكوت عن الشرح والتفسير إلا بما قال به النص الصريح (على نحو ما تذهب إليه الحنبلية). وأما من حيث الأثر الفعلي للأخذ بهذا المبدأ، فيمكن لمسه في القراءة التي يقوم بها الأشعري للتاريخ البشري، وما يرى فيه من أحكام العادة وجريانها على الأمم والممالك. وأما عند الأصولي الأشعري، فيظهر أثر الأخذ بهذا المبدأ في مسألة "التمييز بين العلّة الشرعيّة والعقليّة، وآلية التعليل، والبعد عما مال إليه المعتزلة من الربط بين العلّة ونظرية الحسن والقبح، وكذا في مسألة الأمر والنهي".

فعند الأصولي المعتزلي نرى مثلاً أن المنهي عنه هو نقيض المأمور به؛ وذلك للقول بالحسن والقبح، وما ينتج عن ذلك من القول بالعلاقة السببية. وأما في قراءة فحوى حكم الأصولي الأشعري في المسألة فنرى أن الأمر لا يخرج عن "العادة" أو "التساوق"، وبناءً عليه فإن حكم" العادة " يفعل فعله في القول الأصولي، وإن الأصل ليجري على الفرع ويسري فيه.

التجويز والتبرير في الخطاب الأشعريّ

الناظر في الخطاب الأشعري يمكنه – وبدون تردد – أن يعلن بأن هذا الخطاب هو خطاب

التجويز، فالتجويز هو عماد المفاهيم الأشعريّة ورئيسها، والقول به هو مفتاح النسق الأشعريّ وحجر الزاوية في بنائه. فحيث كان كل ما لا يقدر العقل على إثباته متعذراً في ذاته، أصبح الموقف الجديد يقتضي – وعلى العكس من ذلك تقريباً– بأن كل ما كان العقل غير قادر على إحالته فهو جائز. وهكذا أصبح الجواز رتبة ثالثة بين النفي الإيجاب، وطريق ثالث بين الاستحالة والوجوب.

ومبدأ الجواز يأتي في اللحظة الحاسمة لينقذ المذهب الأشعريّ من ورطة القول بالعادة والتساوق دون الأخذ بالسببية، والقول بالانفصال دون إنكار الترتيب والنظام. ويرسخ القطيعة مع مذهب الاعتزال، ويعلن عن المذهب الأشعريّ في صورته النهائية. ومن الصفات الثابتة في الخطاب الأشعريّ أنه خطاب تبرير، وهذا مرتبط بمفهوم التجويز ؛ حيث إن القول بالتجويز سرعان ما يدفع بصاحبه إلى تعليل الرأي المختار، وتبرير الحكم المتبنّى . وهذا أشد ما يكون وضوحاً وبروزاً في القضايا التي ترجع إلى " المصلحة " ومقتضياتها.

تعليق

وفي نهاية هذه المراجعة أَودُّ أن أذكر الملاحظات الآتية: أن هذه الدراسة تعدّ قراءة جادة في علم الكلام الأشعريّ، حيث سلّط الباحث الأضواء على كثير من النقاط المهمة التي تحتاج إلى – في نظري – إلى مراجعة ومزيد من الدراسة والتمحيص وتدقيق النظر. ولقد عمل المؤلف على تأكيد كثير من القضايا، مخالفاً الرأي في بعضها؛ وخصوصاً في مجال الترتيب والأولوية في الخطاب الأشعري. ولقد حاول جاهداً التركيز على الأركان والآليات التي يقوم عليها الخطاب الأشعريّ، ويَمَيْزُ بها من غيره في مجالات عدة. ولا شكّ أن المؤلف قد أجاد – في نظري – عند محاولته إبراز هذه القضايا والجوانب المهمة في الفكر الأشعري (مثل: مفهوم التجويز، التبرير، العادة، العقل والنقل ...) وهذا هو غرض الدراسة كما ذكر المؤلف نفسه.

كما لاحظت أن المؤلف قد أدخل كثيراً من المصطلحات الأجنبية في تعبيراته، وأظن أن هذا من مثالب الدراسات الحديثة، وخصوصاً عند أهل المغرب الإسلامي؛ وذلك أن في لغتنا العربية – وهي أوسع الألسن، كما قال الإمام الشافعي – غُنية عن المصطلحات الأجنبية، فضلاً عن ظهور العُجمة وخفاء المعنى أحياناً.